

## النظام العالمي الجديد

### د. محمد عبدالعزيز ربيع

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أن تمد سيطرتها على معظم دول العالم وان تصبح القوة المهيمنة عالميا إلى حد كبير، إلا أن هيمنة أميركا ليست مطلقة وليست ثابتة، وذلك لأن هناك قوى عظمى أخرى تملك القدرة على رفض الإملاءات الولايات المتحدة الأميركية والتحرك بحرية كبيرة في اتجاهات لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الوطنية الأميركية. لكن، وبغض النظر عما تمثله هذه القوى من تحد للهيمنة الأميركية، فإن الفلسفة الاقتصادية والسياسية الغربية أصبحت هي الفلسفة العالمية التي تحظى بقبول معظم شعوب الأرض، وهذا جعل تلك الفلسفة ومبررات الدفاع عنها أداة هامة من أدوات الهيمنة الأميركية.

تقوم الفلسفة الاقتصادية الأميركية على الاقتصاد الحر، أي على مبدأ تحرير كافة النشاطات الاقتصادية وخصخصة الشركات التجارية والمؤسسات العامة التي تعمل في مجال الخدمات كالكهرباء والماء، ورغم أن تحرير التجارة أدى إلى اتساع النشاطات المتعلقة بخدمات الاستيراد والتصدير والتمويل والاستثمار، وان الخصخصة أدت إلى استيلاء القطاع الخاص على ملكية معظم الموارد والمؤسسات العامة، إلا أن غالبية الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على السواء، بقيت خارج اللعبة. وفي الواقع، قادت عمليات الخصخصة وتحرير أسواق المال والتجارة والاستثمار إلى تركيز الثروة وبالتالي القوة الاقتصادية في أيدي القلة، مما تسبب في إلحاق الضرر بمعظم فئات الشعب وقطاعاته في كل الدول التي اتبعت تلك السياسة. إذ بينما زاد فقر الفقراء في غالبية الحالات والأحيان، خاصة في الدول الفقيرة، تراجعت أهمية ومواقع وقوة وأعداد الطبقة المتوسطة، وضعف تأثير الاتحادات العمالية بوجه عام، بينما كان الاقتصاد ورجاله عامة، خاصة العاملون منهم في مجال البنوك الاستثمارية يستولون على مقاليد الحكم ويستخدمون السياسة لخدمة الاقتصاد، وتحقيق مآربهم الخاصة والطبقية.

وحيث أن تحرير الاقتصاد العالمي قد أدى، بين أشياء أخرى عديدة، إلى توحيد أسواق التجارة والمال والاستثمار العالمية إلى حد كبير، فإن ساهم أيضا في توحيد مصالح الشركات الكبرى عابرة القارات ومصالح وكلائها في مختلف دول العالم. وهذا يعني أن التاجر - المستورد والوكيل المعتمد من قبل شركة أجنبية أصبح يرى مصلحته في نجاح الشركة التي يمثلها وارتفاع جودة البضاعة التي يستوردها ويسوقها، وليس بالضرورة في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني الذي يعمل فيه وينشط من خلاله وينتمي نظريا إليه. إن نمو الاقتصاد الوطني وازدهاره لا يضر بالضرورة التاجر - المستورد أو الوكيل، لكنه لا يحظى باهتمامه، وقد يتعارض مع مصلحته إذا اتجه الاقتصاد الوطني إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة لما هو مستورد.

إن هذه القاعدة لا تنطبق فقط على التاجر والوكيل في الدول النامية أو الفقيرة فقط، بل وتنطبق أيضا على التاجر - المستورد والوكيل في الدول المتقدمة أيضا. لذلك نلاحظ وقوف العمال في الدول الصناعية عامة، ومنها الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وفرنسا، ضد المستوردات والبضائع المنافسة لما ينتجون محليا لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم، إذ يؤدي إلى ضياع الكثير من فرص العمالة في بلادهم، ويفرض على العمال بوجه عام قبول أجور وتأمينات اجتماعية أقل من السابق بكثير، ويعرضهم أحيانا للمعاناة من البطالة والحاجة وغياب التأمينات الصحية.

وهذا يعني التقاء مصالح رجال المال والأعمال والشركات الكبرى والتجار والوكلاء التجاريين من كل دول العالم حول مصالح مشتركة تخدم الاقتصاد العالمي، لكنها لا تخدم بالضرورة مصلحة اقتصاد وطني معين على حساب غيره من اقتصاديات وطنية أخرى. لذلك نلاحظ هروب العديد من الشركات الألمانية والفرنسية والأميركية والبريطانية وغيرها إلى بلاد بعيدة أو قريبة من مواطنها الأصلية بحثا

عن عمالة ارخص وعمال أكثر إنتاجية مقارنة بالأجور، وقوانين استثمارية وضريبية تسمح لها بتحقيق عوائد مالية اكبر. ولقد نتج عن هذا التوجه تزايد العجز في الميزان التجاري لغالبية الدول الصناعية كالولايات المتحدة وارتفاع الفائض التجاري لدى الدول المصدرة الرئيسية كاليابان والصين.

إن التقاء المصالح الاقتصادية لرجال المال والأعمال على مستوى العالم يؤدي اليوم إلى تنازل الشركات الكبرى، ودور التمويل والاستثمار عن هوياتها الوطنية وأماكن تواجدها ومراكزها الرئيسية والتزاماتها القومية والمجتمعية. وهذا أدى إلى تراجع القوة النسبية للاقتصاد الأميركي، والذي يخدم بدوره القوة العسكرية والنفوذ السياسي للدولة الأمريكية على الساحة الدولية، مما تسبب في جعل الولايات المتحدة قوة عالمية مهيمنة في حالة تراجع، بينما جعل الصين واليابان والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والبرازيل في المقابل قوى عالمية في حالة تصاعد.

في ضوء ما تقدم يمكن فهم ما تقوم به إدارة الرئيس بوش الحالية من تحركات عدوانية ضد العديد من دول العالم وضغوط سافرة على الحلفاء الغربيين، ومحاولات لابتزاز سوريا وإيران وبعض الدول العربية الأخرى، ومضايقة لكل من الصين وروسيا واليابان. إذ تهدف تلك النشاطات والتحركات جميعا إلى وقف التدهور في مصادر القوة الأميركية، والعمل على تعزيز الهيمنة الحالية إلى أطول مدة ممكنة. لكن هذا لن يتحقق لأنه ليس بالإمكان إيقاف حركة التاريخ ولا عكس مسيرة العولمة التي ربطت اقتصاديات العالم بعضها ببعض بروابط قوية ذات طبيعة معقدة، ليس بروابط تبعية فقط، بل وبروابط تكاملية أيضا، مما جعل الشركات الأميركية الكبيرة تعتمد على شركات صغيرة تنتشر في مختلف دول العالم من أجل استكمال عمليات الإنتاج والتصنيع، وجعل شركات الدول الصغرى تعتمد على أسواق الدول الغنية كأسواق أميركا والاتحاد الأوروبي لتصريف منتجاتها وتأمين نموها.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الماركسية أعلنت أميركا، وعلى لسان احد فلاسفتها، النصر ونهاية التاريخ، إلا أن التاريخ لا ينتهي، بل لا يتوقف، وان النصر الأميركي ليس إلا نصرا مرحليا وعابرا فقط. كانت أميركا تعتقد، خاصة في عهد الرئيس كلينتون أن بإمكانها احتكار المعرفة لفترة طويلة من الزمن، والاستمرار في تطوير المعارف بالسرعة والقدر المطلوب للبقاء في مقدمة الدول المعرفية جميعا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف حاولت الحكومات الأمريكية المتعاقبة احتكار بعض المعارف العلمية والتكنولوجيا المتقدمة وعدم السماح بتصديرها للخارج، خاصة للدول التي يحتمل أن تصبح منافسة في المستقبل القريب كالصين، إلا أن المعرفة، وخلافا للآلات والمصانع، تحمل في الرؤوس المفكرة والعقول المبتكرة وتخزن في كمبيوترات صغيرة وخفيفة الحمل وترسل عبر الانترنت في لحظات حول العالم. وهذا حرم أميركا من تحقيق أهدافها وأدى بدوره إلى خلق منافسين جدد وقدامى لكل ما تنتجه من معارف وتكنولوجيا ومعلومات. وهذا يجعل النظام العالمي الجديد نظاما في طور التكوين يقوم على تعددية الأقطاب وليس على وحدانية القطب، وان كانت بلورته بشكل واضح ستحتاج إلى عقدين من الزمن على أقل تقدير.

professorrabie@yahoo.com

التاريخ: 2005/03/29